قد اظهرت حسب راي معلق هآرتس في عدد ٧٢/٣/١٩ضعف الحكومة تجاه مناورات المعارضة، وحرص غولدا على عدم اغضاب مجموعة ارض اسرائيل الكاملة داخل حزب العمل الذي تنتمي اليه والمعدال الشريك في الحكم . وهنا نمسك بطرف الخيط الذي يفسر الرفض الحكومي الاسرائيلي لمشروع الملك حسين .

ان مشروع الملك حسين لم يتعرض لاسرائيل ولم يذكر موضوع التفاوض معها ، وانما تحدث عن منح الفلسطينيين استقلالا ذاتيا ضمن « مملكة عربية متحدة» في المناطق التي سيتم «تحريرها»(!)، فلماذا اعتبرت غولدا مئير ان على الحكومة الاسرائيلية ان تصدر بيانا برفض المشروع ، وان عليها ان تعيد التاكيد بان سياساتها ستظل مرتكزة الى مواقفها السابقة لطرح المشروع ، وان عليها ان تلجا لتعزيز هذا الرفض وتلك السياسات بقرارات صادرة عن الكنيست ؟ تقول غولدا مئير في بيانها امام الكنيست انها انما ترى ضرورة اتخاذ موقف واضح من مشروع الملك لانه « يمس المصالح الاكثر حيوية بالنسبة لاسرائيل » . ولكن في الامر اكثر من ذلك . وهذا الـ « اكثر من ذلك » هو ان غولدا مئير انما تحركت بالشكل الذي تحركت به لتقطع الطريق على مجموعة « الحمائم » داخل الحكومة الاسرائيلية والتجمع العمالي الحاكم من ان تعود فتلتقط مشروع الملك حسين لتثير نقاشا حول سياسة الحكومة الاسرائيلية تجاه السلام مع العرب لدفعها لتبني سياسة اكثر ايجابية تجاه المشاريع المطروحة — وهو نقاش يمكن ان يؤدي ، فيما لو جرى ، الى زعزعة الحكومة الاسرائيلية ، التي يحفظ لها تماسكها ووحدتها حتى الان استمرار الاوضاع الراهنة فيما يتعلق بالحدود ، وافساح المجال امام فريق الصقور المتطرف والاكثر تطرفا لتنفيذ سياسة الوقائع المفروضة في الضفة الغربيةوغيرها من المناطق المحتلة في حرب حزيران . ان اي قبول ضمني او صريح ، جزئي او كلي ، لمشروع الملك حسين كان سيضع فورا على جدول اعمال الحكومة الاسرائيلية « الخريطة » المتعلقة بحدود اسرائيل مع الاردن . ويستطيع المرء ان يتكهن بنسبة كبيرة من الامان بان هذا الموضوع ، فيما لو طرح ، كان يمكن ان يؤدي لاحداث حالة من الفوضى والتوتر داخل حزب العمل ذاته والتجمع العمالي والائتلاف الحكومي ، وربما ادى الى تفجير الحكومة .

ان يوسف حريف ، المعلق السياسي في معريف ، يلتقط بذكاء في مقالة له في عدد ٧٢/٣/٣١ بعضا من ملامح الفوضى السائدة الان ، فيما يتعلق بنظرة الحكومة الى قضايا اساسية تخص مسالة الحدود وخريطة اسرائيل المستقبلة . وبعد ان يسجل التناقضات والخلافات بين الوزراء تجاه عدد من الموضوعات الاساسية المتعلقة بالحدود والاضافات الاقليمية المطلوبة ، يصل الى الاستنتاج بان الحكومة ما زالت تعيش في حالة من الارتباك وما زالت بحاجة لان تتفق هي اولا فيما بينها ، قبل ان يصبح بامكانها الاتفاق مع الاخرين . ويرجع حريف جذور الخلاف بين الوزراء الى اربعة « مشروعات » تتوازع تصورات الوزراء المختلفين تجاه مسالة الحدود والضفة الغربية : ● المشروع الاكثر تطرفا الذي لم تتم صياغته بعد ، والذي تدعمه اقلية في مجلس الوزراء يقف على راسها يسرائيل غاليلي وريث يتسحق تبنكين احد ابرز زعماء حكومة ارض اسرائيل الكاملة . ان غاليلي يرى ان تضم الضفة الغربية باكملها الى اسرائيل باستثناء التعديلات التي قد تفرضها ظروفسياسية معينة ، ولذلك يرفض مشروع الون في الوقت الراهن ويقترب عمليا من مشروع دايان .

● مشروع دايان الذي بلوره قبل سنوات وهو يقرر (١) ان السلام مع الاردن لا يبدو مرئيا ولذلك على اسرائيل ان تعتبر وجودها في الضفة الغربية وجودا دائما (٢) على اسرائيل ان ترتب اوضاعها وتتمركز بشكل يمكنها بمرور الوقت من « هضم » الضفة الغربية ودمجها في اسرائيل « الصغرى » (٣) وفقا للمعطيات الراهنة ، ليس في امكان اسرائيل عمليا تكوين وتعزيز اكثرية ديموغرافية يهودية في الضفة الغربية ولذلك عليها ان تسعى لتحقيق ثلاثة اهداف أ — تاسيس معاقل أمينة ب — استيطان اجزاء حيوية تقطع التواصل الاقليمي للضفة وتمكن من ايجاد صلات بين المجتمع العربي واليهودي على اساس مناطقي ج — فرض واقع تواجد اسرائيلي مدني ذي صفة دائمة (٤) الاستيطان الزراعي لوحده لا يؤمن هذه الاهداف لان أ — الاستيطان الزراعي يحتاج الى مساحات واسعة نسبية ، وهذا يتطلب بالضرورة الاستيلاء على اراض خصبة من السكان العرب ، الامر الذي سيخلق لديهم مرارة كبيرة ب — ان عدد السكان في المناطق الزراعية ، رغم اتساع المساحة ، سيكون قليلا نسبيا . ج — السكان